يرأس واحدة من الشركات المصرية العاملة في صناعة استراتيجية لا غنى عنها حيث لا يمكن البناء والتشييد إلا بوجود الأسمنت.. ومع أنه ليس مصريا ويمثل الجانب الإسباني الذي يمتلك ٦٠٪ من الشركة العربية للأسمنت، إلا أنه دارس للسوق وخبير دولي في هذه الصناعة وهو أيضا حريص على نمو الاقتصاد الوطني من خلال زيادة استثمارات شركته التي فاقت حتى الآن ٣ مليارات جنيه ويسعى لمضاعفة الإنتاج ليزيد على ٥ ملايين طن سنويا وله العديد من الخط الطموحة التي تؤدي لفتح أبواب رزق وتشغيل الآلاف من العاملين.. ورغم ذلك فهناك ما يعطل تنفيذ هذه الخطط ويعرقل مسيرة الإنتاج التي بدأتها الشركة العربية عام ١٩٩٧.. ويتمثل هذا العائق في الحصول على رخصة لتشغيل مصنع مقام بأحدث الوسائل التكنولوجية التي تحافظ على البيئة وتزيد من جودة الإنتاج الذي يتعطش إليه السوق.. وهو يتعجب كيف تظل شركة استثمارية تريد أن تعمل وتنتج تسعى للحصول على رخصة تشغيل منذ عام ٢٠٠٦ ولا تنالها حتى الآن؟.. ويرى أن سبب الأزمة مع حكومة الدكتور نظيف السابقة هو المغالاة في قيمة الرخصة واللجوء إلى نظام فريد من نوعه لمنح الرخص يتمثل في إقامة مزايدات.. ويعتبر أن هذا النظام قد يصلح في صناعة جديدة ولكنه لا يتفق مع الصناعات العريقة ولا مع الصناعات الاستراتيجية.. وهو حزين لأن جميع المنشآت والتجهيزات الخاصة بالمصنع اكتملت منذ ٤ سنوات ومازالت عاطلة والماكينات لا تدور وخطوط الانتاج متوقفة في حين أن أسعار الأسمنت ترتفع كل يوم والسوق في أشد الحاجة لأي طن يضاف إليه.. ويروي الرجل بأي كيف أن شركته تحاول حل الأزمة ولا تجد سوى التجاهل التام.. حتى إنه قدم عرضا بسداد ٨ ملايين جنيه شهريا تدخل موازنة الدولة حتى يتم حل المشكلة ولكنه لم يجد أي رد لا بالقبول ولا بالرفض.. ويقول إن هذا الوضع الغريب جعل شركته تلجأ للقضاء المصري وتتجه إلى التحكيم الدولي للحفاظ على حقوقها ووضع حد نهائي لهذه الأزمة التي طالت وتضر بكل الأطراف.. ويؤكد أن الشركة مازالت عند عرضها وتتمنى إنهاء المشكلة حتى تبدأ خططها في التوسع وضخ الاستثمارات وزيادة الانتاج وتشغيل العديد من العاملين والأهم المساهمة في تطوير صناعة الأسمنت وجعلها أكثر مواءمة مع الاشتراطات الصحية لتكون صناعة صديقة للبيئة وتؤدي لانعاش قطاع البناء والتشييد في مصر.. ولأنه إسباني فهو كالميتادور، قلبه ميت يذهب إلى الحلبة ليصارع الثيران بثبات ويكرر المحاولات بمغامرة ولكنها محسوبة حتى يتمكن من الفوز على الروتين.. نجم الأسبوع، خوسيه ماجرينا الرئيس التنفيذي للشركة العربية للأسمنت.

خوسيه ماجرينا

بصراحة.. الحكومة مسئولة عن رفع أسعار الأسمنت

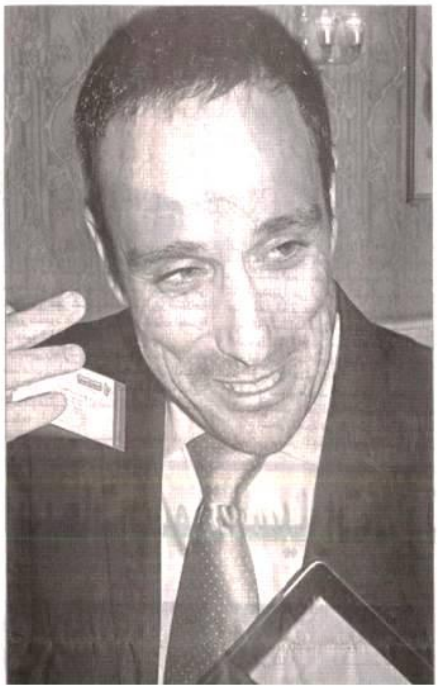

نظام المزايدات لرخصة التشغيل.. لا يصلح للصناعات العريقة

لجأنا للقضاء المصري والتحكيم الدولي لحل الأزمة مع الحكومة

● تاريخ الشركة من البداية يرجع إلى متى؟

- تاريخ الشركة من البداية يرجع إلى عام ١٩٩٧ حينما قامت مجموعة من المساهمين المصريين ببناء مصنع للأسمنت في السويس ولكن المناخ الاقتصادي في هذا الوقت لم يساعد على استكمال المشروع بصورة كاملة.

● في عام كم؟

- في عام ٢٠٠٤ قامت شركة سيمينتوس لابونيون بشراء ٦٠٪ من أسهم الشركة العربية للأسمنت وقامت بتقديم التمويل اللازم لإقامة المصنع في السويس بطاقة إنتاجية ٥ ملايين طن سنويا

● بدأت عملية الإنشاءات الخاصة بالمصنع بالفعل بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة مثل البيئة والمحليات والقوات المسلحة وكل ما يتعلق بالموافقات الخاصة بالإنشاءات وغيرها إلى أن تقدمنا بالحصول على الموافقة الخاصة برخصة التشغيل في عام ٢٠٠٦ ولكن الموافقات المتنوعة التي تم الحصول عليها كانت في سنوات سابقة.

● التشريعات الصناعية في هذا التوقيت كانت تتطلب من الشركة تقديم ملف فني كامل يحتوي على كافة العمليات الخاصة بالإنتاج وبمجرد تقديم هذا الملف يتم الحصول على الرخصة المطلوبة أوتوماتيكيا.

رخصة التشغيل

● المفاجأة الكبرى تمثلت في قيام وزارة

عن الوضع الخاص بنا وكان قرار المحكمة هو رد الحكومة المصرية للمبالغ التي تم دفعها من قبل شركة جنوب الوادي للأسمنت بالرغم من أنها لم تكن قد انتهت من الإنشاءات الخاصة بها.

● بعد تحريك الدعاوى القضائية على المستويين المحلي والدولي قامت وزارة الصناعة بتهديدنا بقطع إمدادات الغاز عن خط الإنتاج الثاني الذي قمنا بإنشائه وبالفعل تم قطع الغاز مما أدى لتوقف الخط الثاني عن التشغيل والذي سيقوم بإنتاج ٢,٥ مليون طن من الأسمنت عند التشغيل ويمنح فرص عمل لأكثر من ٧٠٠ شخص.

اقتراح للخروج من الأزمة

● ما هو؟

- تقدمنا باقتراح جديد لوزارة الصناعة يقضي بأن نترك النزاع إلى القضاء و عرضنا سداد أقساط شهرية (٨ ملايين جنيه شهريا) ضمن القيمة الخاصة برخصة التشغيل إلى أن يتم التوصل إلى حكم من المحاكم المعروضة أمامها.

● أعتقد أن العرض المقدم كان بمثابة صفقة رابحة للطرفين لكونه يوفر للحكومة المصرية ٨ ملايين جنيه شهريا في الوقت الذي تشكو فيه من عجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك بالنسبة للشركة حتى تستطيع أن تنتج ٢,٥ مليون طن من الأسمنت سنويا مما يساهم في انخفاض أسعار الأسمنت في السوق المصري نظرا لتوافر الكميات المعروضة إضافة إلى أن خط الانتاج للشركة العربية للأسمنت

الصناعة وهيئة التنمية الصناعية بإيقاف رخصة التشغيل الخاصة بالشركة بالرغم من علم الوزارة بانتهاء كافة الإنشاءات الخاصة بالمصنع وكانت المبررات هي إعلان وزارة الصناعة عن إقامة مزايدة على المستوى القومي لتحديد المقابل المادي الواجب سداده للحصول على الرخصة في ذلك الوقت.

● .....؟

- نظام المزايدات الذي فرضته الحكومة المصرية لا يوجد في أي مكان في العالم إلا في مجال الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في السوق من قبل حيث تعد كل الشركات الراغبة في دخول المجال شركات جديدة ولكن الأمر مختلف تماما في مجال صناعة عريقة وموجودة بالفعل في مصر مثل صناعة الأسمنت.

● .....؟

- بالفعل في عام ٢٠٠٧ كانت المنشآت الخاصة بالمصنع اكتملت وكان علينا الانتظار إلى سبتمبر ٢٠٠٧ لحين إقامة المزايدة التي تقدمها هيئة التنمية الصناعية كما كان على كل المصانع والشركات الموجودة في المحافظات المختلفة التقدم إلى هذه المزايدة وتقديم أعلى سعر.

● .....؟

- كان هذا النظام خاصا بالشركات الجديدة التي سيتم إنشاؤها ولكن هيئة التنمية الصناعية أخبرتنا بأننا لا نستطيع المشاركة في هذه المزايدة لأننا شركة قائمة بالفعل وان هذه المزايدة تخص الشركات الجديدة التي سوف يتم إنشاؤها علما بأنه في نفس الوقت كانت هناك شركة جديدة ايضا في منطقة السويس لإنتاج الأسمنت وقامت بدفع ٢٠١ مليون جنيه للحصول على التراخيص الخاصة بالتشغيل.

● .....؟

- قالت وزارة الصناعة بأننا نريد إنشاء مصنع لإنتاج اسمنت التسليح ولهذا فإنه يتوجب علينا دفع ٥٦٠ مليون جنيه مقابل رخصة التشغيل الخاصة بنا وهذا السعر غير عادل تماما نظرا لاعتماده في الأساس على قرار وزاري بالرغم من وجود قانون ينظم الحصول هذه التراخيص وبالتالي لا يمكن للقرار الوزاري أن يلغي القانون الموجود والذي تمت الموافقة عليه في مجلس الشعب المصري.

وضع غريب.. واللجوء للتحكيم

● .....؟

- من وجهة نظري الشخصية ومن الناحية الاقتصادية البحتة وبغض النظر عن الجانب القانوني أعتقد أن هذا السعر الزائد عن الحد للحصول على رخصة التشغيل لشركة جديدة

أملنا كبير في حكومة الدكتور شرف لحل أزمة رخصة التشغيل

من المسئول عن تعطيل إنتاج ٢,٥ مليون طن أسمنت وتشغيل ٧٠٠ عامل؟

يعد ضررا كبيرا بصناعة الأسمنت بشكل عام على المستوى القومي و يعد هذا الإجراء استبعادا للشركات الجديدة التي تساهم بزيادة كمية إنتاج الأسمنت في مصر والذي يساعد على تخفيض الأسعار.

● .....؟

- أصبح لدينا الآن وضع غريب يتمثل في أن الشركات التي حصلت بالفعل على الرخص وتقوم بالتشغيل طبقا لطاقتها الإنتاجية أصبحت لديها مميزات عن الشركات التي تتكبد مبالغ طائلة لحصولها على الترخيص كل ذلك أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأسمنت وعدم وجود تنافسية عادلة في السوق نظرا لتطبيق قرار المزايدات خاصة وأن الأسمنت يعد من السلع الأساسية في المجتمع.

● .....؟

- العديد من الشركات منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن بدأت في التشغيل والعمل ولو تم اتباع القانون المطبق والتخلص من المزايدات التي فرضت لما كانت هناك مشكلة في سوق الأسمنت في مصر.

● .....؟

- قامت الشركة بدفع ٢٠٪ من السعر المحدد للرخصة والبالغ ٥٦٠ مليون جنيه لأنه لم يكن لدينا خيارات أخرى يمكننا أن نسلكها في ظل التزامات الشركة والتي لا يمكن معها إيقاف التشغيل.

● .....؟

- أصبحنا أمام أزمة كبيرة في ذلك الوقت وكنا أمام اختيارين إما أن نقوم بسداد قيمة الرخصة أو أن نواصل

تصوير: جمال عبد الله

لا ندري لماذا لا ترد الحكومة على عرضنا للخروج من الأزمة؟

السعر غير العادل لرخصة التشغيل.. أضر بصناعة الأسمنت

إنشاء المرحلة الثانية من المصنع للوصول إلى حجم إنتاج ٥ ملايين طن من الأسمنت سنويا كما كان علينا تخصيص كل مواردنا لمواصلة عملية الإنشاءات الخاصة بالمرحلة الثانية والتي كان يعمل بها أكثر من ١٠ آلاف عامل لنستطيع إنتاج ٣ مليون طن أسمنت سنويا وبالتالي توقفنا عن سداد باقي القيمة الخاصة برخصة التشغيل وقمنا بتحريك دعوى قضائية في المحاكم المصرية بالإضافة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وقتها.

● .....؟

- نعم... الشركة العربية للأسمنت شركة مصرية وتم تأسيسها وفقا لأحكام القانون المصري بما يعني أنه لا يحق لها إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي على الإطلاق ولكن الشركة العربية للأسمنت هي شركة مملوكة لشركتين أسبانيتين هما شركة سمنتوس لابونيون وأربيدوس لاتيفا وهما يمتلكان ٦٠٪ من أسهم الشركة العربية للأسمنت وتوجد اتفاقية حماية استثمارات متبادلة موقعة بين الحكومتين المصرية و الأسبانية عام ١٩٩٢ وطبقا لبنود هذه الإتفاقية تم اللجوء إلى التحكيم الدولي عن طريق اللجوء للدعوى غير المباشرة.

● .....؟

- هناك شركات أخرى قامت برفع دعاوى قضائية دولية وكانت في نفس الوضع الذي نحن فيه الآن وحصلت على أحكام قضائية ضد الحكومة المصرية مثل شركة جنوب الوادي للأسمنت حيث حصلت على حكم من محكمة القضاء الإداري وإن كان وضعها يختلف قليلا

يساهم بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج القومي المصري كما أننا نقوم في نفس الوقت بسداد قيمة الغاز لتشغيل خط الإنتاج الثاني بسعر السوق وليس بالأسعار المدعمة والتي تستفيد بها بعض الشركات الأخرى.

● .....؟

- بعد تقدمنا بالعرض السابق تقدمنا لوزير الصناعة بعدد من الخطابات ولم يرفض وزير الصناعة العرض بشكل رسمي ولكن تم الرفض بشكل غير رسمي لأننا لم نستطع مقابلته بالرغم من طلبنا للمقابلة اكثر من مرة ولم نحصل على رد رسمي حتى الآن مما اضاع على الدولة تحصيل ٣٢ مليون جنيه.

● .....؟

- اتوجه بسؤالي إلى الحكومة المصرية لماذا لم يتم الرد على المقترح في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها مصر في ظل حاجتها الملحة إلى توفير العجز في الموازنة العامة للدولة وكذلك تطوير صناعة الأسمنت بالرغم من إمكانية حل هذه المشكلة بشكل بسيط وسريع؟

● .....؟

- كيف في ظل هذه الأجواء الاقتصادية التي نعيشها حاليا أو حتى في العادي من الأحوال لا يصلنا رد على العرض المقدم وكيف أن يتم تجاوزه كما لم يكن له وجود على الإطلاق؟

● .....؟

- أتقدم بعرض للحكومة المصرية المتواجدة حاليا والتي تسعى لتحقيق الصالح العامة بالنسبة للشعب المصري وتزيد من المعروض في السوق بنسبة ١٠ ٪ من منتج حيوي مثل الأسمنت وذلك دون أي تنازلات من الحكومة المصرية فيما عساها تدعيه من حقوق إلى حين الفصل في هذا النزاع إما رضاء أو قضاء، دعونا نمضي في إطار دفع عجلة الإنتاج في تشغيل الخط الثاني للشركة العربية للأسمنت نظرا للمكتسبات التي ستتحقق للطرفين مع الاحتفاظ بحق الحكومة المصرية في المضي قدما في عرض ما تراه على لجان فض المنازعات سواء داخليا أو خارجيا وفي هذه الأثناء هناك مجموعة من التدفقات النقدية ستدخل في الميزانية العامة للدولة.

● .....؟

- موقف الشركة من الناحية القانونية قوي كما أننا نثق تماما في عدالة ونزاهة القضاء المصري وإذا أصدرت المحكمة قرارها لصالح الشركة ستقوم بالتوسع في السوق المصري وزيادة مساهمتنا وحجم إنتاجنا أما إذا صدر قرار المحكمة في غير صالح الشركة سنمسح البدائل التي نستطيع أن نسلكها طبقا للظروف المحيطة بنا في ذلك الوقت.

Jose Magrina: Frankly...the government is the one responsible for increasing cement prices

Tenders: Jose Magrina, ACC CEO, said that the tenders' system imposed by the Egyptian government does not exist anywhere else in the world, except in the field of new industries that are being introduced to the market for the first time, where all companies are considered new to the market. This does not apply in the case of the cement industry, which is an old industry in the Egyptian market.

Jose Magrina is the CEO of one of the Egyptian cement companies, which is strategic product. Although he is not Egyptian, as he represents the Spanish partner owning 60% of the shares of ACC, he knows the market very well and is an international expert in the industry. He seeks to grow the national economy by increasing his company's investments that have exceeded thus far EGP3 billion. He is also seeking to increase production volume to 5 million tons a year, and has many ambitious plans to expand the business employing thousands of workers. However, some challenges are hindering these plans and the journey ACC started since 1997. Such challenges are mainly revolving around the operation license of a state-of-the-art plant that is established with measurements to preserve the environment and offer the best quality products in the market. The company has been trying to get the operation license since 2006, however the former government of Nazeef has over-priced the license and applied an uncommon system of granting the licenses though tenders. This makes Magrina sad, because the plant is fully established and equipped and they can't operate it, and on the other hand cement prices and constantly increasing and the market is desperate for any additional production lines to help stabilize the prices. He talked about how his company is trying to solve the issue and proposed an offer to the government to pay EGP8 million a month however they got no response. That's why AC reverted to local judiciary and international arbitration in order to get its rights

and end this problem. He confirmed that the company is still committed to that offer and wants to implement its expansion plans of pumping more investments and employing more workers. Being Spanish made him fearless, going bullfighting against the red tape until he wins. This week's star is Jose Magrina, ACC CEO.

- ACC was first established in 1997 by a group of Egyptian entrepreneurs who build a plant in Suez, however the economic situation did not allow them to complete the project fully.

- In 2004 CLU acquired 60% of the shares of ACC and financed the project in Suez to establish a plant with a production capacity of 5 million tons a year.

- The construction started after getting all the construction permits required from relevant bodies, until we applied to get the operation license in 2006.

- At that time, industrial laws required that we present a complete technical profile of the company including all production processes, and supposedly we should've gotten the operation license once we had filed such a profile.

Operation license

- The biggest surprise was the the MoI and the IDA had stopped our operation license despite the fact that they know we have finished all construction works. The justification was that the IDA announced the tender system in order to determine the amount to be paid for an operation license.

- The tenders' system imposed by the Egyptian government does not exist anywhere else in the world, except in the field of new industries that are being introduced to the market for the first time, where all companies are considered new to the market. This does not apply in the case of the cement industry, which is an old industry in the Egyptian market.

- In 2007, we have already completed all the construction works of the plant and had to wait until the tender takes place, where all companies had to bid for the highest price.

- This system was to be imposed on new companies, however the IDA told us we cannot participate in the tender because we are an established company and not new. It must be mentioned that at the same time, a new cement producer in Suez paid EGP201 million to get the operation licenses.

- The MoI said that we have to pay EGP560 million for the operation license, which is an unjust amount especially that it is stated in a ministerial decree and not by the relevant law.

A weird situation.. and reverting to international arbitration

- Personally, from the economic aspect, this amount is way over-priced for an operation license, and is harmful to the industry in general. Such amounts will drive new investors away, investors that increase cement production in Egypt which drives prices down.

- Now our situation is weird because the companies that got the operation licenses are now operating normally and have advantages more than those companies obliged to pay huge amount against operation licenses. This led to increasing cement prices and monopoly in the market, in a main product for the Egyptian market.

- ACC paid 20% of the required license fees, i.e. EGP560 million, because we had no other choice, and we can't close down the business.

- Now we were facing a big financial problem and had to solutions, either to pay the license fees or to continue establishing the second production line to increase our production capacity to 5 million tons a year. We had to choose where to allocate our resources, and we chose to go on with the second production line which employs more than 10 thousand workers producing 2 million tons of cement a year, so, we stopped paying the license fees and filed a lawsuit in local courts in addition to revertin to international arbitration.

- ACC is an Egyptian company however we reverted to arbitration as CLU and Aridos Jativa who own 60% of ACC. Egypt and Spain have a reciprocity agreement of investment protection since 1992, and according to this agreement, we can revert to international arbitration.

- There are other companies that were at our position and filed international cases and the verdict was in their favor against the Egyptian government. Such as Ganoub Al Wadi Cement Co, although their situation was slightly different than ours. Thbe

verdict had the government to pay all amount received from the said company despite that the company did not finish their construction works.

- The IDA threatened us of cutting gas supply off the second production line after we filed the cases. This line was fully established with a production capacity of 2.5 million tons a year, and creates 700 job opportunities.

A proposal to end the problem

- We proposed an offer to the MoI, offering to pay EGP8 million a month from the required fees until a verdict is reached locally or internationally.

- I believe this offer was a win-win offer, as it grants the Egyptian government EGP8 million a month at a time of a deficit in the public treasury in addition to allowing ACC to produce 2.5 million tons a year which helps in controlling cement prices. Also ACC has been paying for the gas supply with the standard price of the market and not the subsidized price in addition to contributing by 1.% (*a typo in the newspaper*) from the total GDP.

- After presenting such a proposal we sent many letters to the Minister of Industry and we hadn't got a formal rejection however we were not able to meet with him at all and we didn't get any response so far, which cause the government to lose EGP32 million that it would've gotten if approved the installments system.

- I have a question to the Egyptian government that is why is our proposal neglected until now? Especially in the economic situation Egypt is going through? This problem could be easily solved and will also contribute in developing the cement industry.

- I would like to propose my offer to the current government of Egypt as they aim at realizing what's best for the Egyptian economy and the Egyptian people. Operating our second production line will increase cement supply by 10% without the government doing anything from their part. They only have to receive the installments until a verdict is reached in the case. We want to push the production wheel by operating our second production line in a win-win situation.

Our legal situation is solid and we have faith in the Egyptian judiciary so if the verdict is in our favor we will expand our business in the Egyptian market and increase our investments and production volume, and if the verdict is not in our favor we will still be committed to the market trying to look for alternative ways to continue our business in whatever circumstances we're in at that time.